مفهوم قانون الاعمال وتمييزه عن باقي القوانين المشابهة

يُعد قانون الأعمال من الفروع القانونية الحديثة التي ظهرت استجابة للتطور المتسارع للنشاط الاقتصادي وتعقد المعاملات، حيث لم يعد القانون التجاري التقليدي قادرًا وحده على استيعاب مختلف العلاقات الاقتصادية الجديدة، وقد أشار الفقه القانوني إلى أن قانون الأعمال يمثل الإطار القانوني الأشمل لتنظيم الحياة الاقتصادية المعاصرة (بن ناصر، 2018)

أفرزت التحولات الاقتصادية المعاصرة، المتمثلة في تطور النشاطات الاقتصادية، وتعقد المعاملات، وتعدد الفاعلين الاقتصاديين، الحاجة إلى إطار قانوني شامل ينظم مختلف أوجه النشاط الاقتصادي داخل الدولة وخارجها. في هذا السياق برز **قانون الأعمال** كفرع قانوني حديث نسبيًا، يهدف إلى تنظيم الحياة الاقتصادية بمختلف مكوناتها، متجاوزًا الإطار التقليدي للقانون التجاري.

ماهية قانون الأعمال

-التطور التاريخي لمفهوم قانون الأعمال

ارتبط ظهور قانون الأعمال بتوسع النشاط الاقتصادي وظهور الشركات الكبرى وتنوع عمليات التمويل والاستثمار، خاصة بعد الثورة الصناعية وتنامي دور الدولة في الاقتصاد. وقد أدى هذا التطور إلى بروز الحاجة إلى قواعد قانونية تتجاوز نطاق القانون التجاري التقليدي (Ripert & Roblot, 2018).

تعريف قانون الأعمال

يعرف قانون الأعمال بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الأنشطة الاقتصادية بمختلف صورها، سواء تعلقت بالإنتاج أو التوزيع أو الاستثمار أو التمويل أو تقديم الخدمات، وتشمل العلاقات القانونية التي تنشأ بين المتعاملين الاقتصاديين من أشخاص طبيعيين أو معنويين، وكذلك العلاقة بينهم وبين الدولة (بلحاج، 2016).

خصائص قانون الأعمال

يتميز قانون الأعمال بعدة خصائص تجعله فرعًا قانونيًا مستقلاً نسبيًا، من أبرزها:

- حداثة النشأة والتطور المستمر تبعًا للتحولات الاقتصادية.(Champaud, 2019)

- المرونة في القواعد القانونية لمواكبة متطلبات السوق.
- تداخله مع فروع قانونية أخرى كالقانون التجاري، المدني، والمالي.
- الجمع بين قواعد القانون الخاص والقانون العام (بن ناصر، 2018).

أهمية وأهداف قانون الأعمال

تتجلى أهمية قانون الأعمال في كونه أداة لتحقيق التوازن بين الحرية الاقتصادية وحماية النظام العام الاقتصادي، ويسعى إلى:

- تنظيم النشاط الاقتصادي وضمان استقراره.
- حماية المتعاملين الاقتصاديين وتحقيق الأمن القانوني.
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي (بوضياف، 2020).
- دعم التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الأعمال.

-أقسام قانون الأعمال

ينقسم قانون الأعمال إلى عدة فروع وقواعد قانونية، من أهمها:

1. **القانون التجاري** :ينظم الأعمال التجارية والتجار والشركات التجارية والأوراق التجارية والإفلاس.
2. **قانون الشركات** :ينظم تأسيس الشركات، تسييرها، اندماجها، انقضائها ومسؤولية القائمين عليها.
3. **قانون الاستثمار** :يعالج الإطار القانوني للاستثمار، الحوافز، الضمانات، وحقوق المستثمرين.
4. **قانون المنافسة** :يهدف إلى حماية المنافسة المشروعة ومنع الممارسات الاحتكارية.
5. **قانون البنوك والتمويل** :ينظم النشاط البنكي والائتمان والعمليات المالية.
6. **قانون السوق المالية** :ينظم البورصة والأوراق المالية والرقابة عليها.
7. **قانون الملكية الفكرية الصناعية** :كبراءات الاختراع والعلامات التجارية.
8. **قانون الصفقات والأشغال والخدمات** :خاصة في علاقات الدولة الاقتصادية.

-تمييز قانون الأعمال عن القوانين المشابهة له

التمييز بين قانون الأعمال والقانون التجاري

يركز القانون التجاري أساسًا على الأعمال التجارية والتاجر بوصفه محور النشاط القانوني، في حين يتسم قانون الأعمال باتساع نطاقه ليشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية، بما فيها الاستثمار والتمويل والمنافسة والخدمات) زين الدين، 2014.

التمييز بين قانون الأعمال وقانون الاستثمار

ينظم قانون الاستثمار العلاقة بين الدولة والمستثمر من حيث الضمانات والحوافز، بينما يُعد جزءًا من منظومة قانون الأعمال الأشمل التي تنظم مجمل العلاقات الاقتصادية (بوضياف، 2020).

التمييز بين قانون الأعمال والقانون المالي

يهتم القانون المالي بتنظيم مالية الدولة والضرائب والميزانية العامة، في حين ينصرف قانون الأعمال إلى تنظيم النشاط الاقتصادي من زاوية تعاقدية واستثمارية، مع وجود تقاطع بينهما في المجال الجبائي (السنهوري، 2000).

التمييز بين قانون الأعمال وقانون الخدمات

يقتصر قانون الخدمات على تنظيم تقديم الخدمات بصفة خاصة، بينما يتناول قانون الأعمال الخدمات ضمن الإطار العام للنشاط الاقتصادي، سواء كانت تجارية أو مهنية أو مالية (بلحاج، 2016).

يُعد قانون الأعمال إطارًا قانونيًا شاملًا لتنظيم النشاط الاقتصادي المعاصر، إذ يتجاوز الحدود التقليدية للقانون التجاري ليضم عدة فروع قانونية تهدف جميعها إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشجيع الاستثمار وضمان حسن سير المعاملات. ويُعد فهم ماهيته وتمييزه عن القوانين المشابهة خطوة أساسية لطلبة قانون الأعمال.

المراجع

-مراجع باللغة العربية

السنهوري، ع. ر .(2000) .*الوسيط في شرح القانون المدني* (ج. 1). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

بن ناصر، م .(2018) .*مدخل إلى قانون الأعمال* .الجزائر: دار هومة.

بلحاج، ع .(2016) .*قانون الأعمال: دراسة تحليلية* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

زين الدين، ع. ح .(2014) .*القانون التجاري: الأعمال التجارية والتاجر* .القاهرة: دار النهضة العربية.

بوضياف، ع .(2020) .*قانون الاستثمار في التشريع الجزائري* .الجزائر: دار جسور للنشر والتوزيع.

-مراجع باللغة الفرنسية

Champaud, C. (2019). *Droit des affaires*. Paris: Dalloz.

Cozian, M., Viandier, A., & Deboissy, F. (2020). *Droit des sociétés* (33e éd.). Paris: LexisNexis.

Ripert, G., & Roblot, R. (2018). *Traité de droit commercial* (Tome 1). Paris: LGDJ.

Bézard, P. (2017). *Droit des affaires et de l'entreprise*. Paris: Montchrestien.

-النصوص القانونية الجزائرية

الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، المعدل والمتمم.

القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 يوليو 2022، المتعلق بالاستثمار.

القانون رقم 03-03 المؤرخ في 19 يوليو 2003، المتعلق بالمنافسة.

القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.